أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري

أ. خالدي خديجة*

جامعة تلمسان

Résumé

Alors que l'Algérie est officiellement candidat à l'entrée dans l'organisation mondiale du commerce, il parait nécessaire de s'interroger sur les enjeux de cette adhésion. L'Algérie n'échappe pas à la mondialisation de l'économie, la structure de ses échanges et de sa production montre d'ores et déjà une forte dépendance vis-à-vis des marchés internationaux (produits agricoles, technologies...). Les réformes liées à l'ajustement structurel ont parallèlement consacré l'ouverture économique du pays. Dans ces conditions, plusieurs pistes doivent être explorées par les responsables algériens pour préparer au mieux l'intégration de l'Algérie : ajustement des tarifs douaniers, adhésion à des regroupements régionaux, réformes structurelles.

ملخص المداخلة

"... الجزائر ماضية بثبات في ديناميكية تحرير اقتصادها عن طريق عصرنة منظومتها التشريعية في ظل التطورات الحاصلة في العالم وأقلمتها مع تعهداتها الجهوية والدولية...إن التحديات والرهانا ت التي تفرضها العولمة وتأثيراتها على المؤسسة لاسيما بعد توقيع الجزائر لاتفاق مع الاتحاد الأوربي وتوجهها نحو الانضمام إلى للمنظمة العالمية للتجارة OMC، يدعونا للتفكير في السياسات والأدوات التي من شأنها تحصين المؤسسات ومحيطها من كل العوارض والتحديات...".

*أستاذة مساعدة مكلفة بالدروس . كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية.جامعة تلمسان .
khadidja_kh2000@yahoo.fr

إن تصريح كهذا لوزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية السيد مصطفى بن بادة بمناسبة الجلسات الوطنية للمؤسسات ا لصغيرة والمتوسطة تؤكد بأن الجزائر ماضية في طريقها إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي.
من بين أهم مظاهر هذا الاندماج، هو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ولكن أمام هذا الواقع عدة تحديات ، إذ أن من أهم شروط الانضمام إلى OMC هو تحرير التجارة الخارجية ، ويتوقع المحللون الاقتصاديون أن تحرير التجارة الخارجية له عدة آثار على الاقتصاد الوطني.

أولا: انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

لقد بدأت الجزائر مفاوضاتها مع OMC منذ 1986 تاريخ تقديم مذكرة الانضمام. وفي اجتماع المنظمة المنعقد يومي 22 – 23 أفريل 1998 بجنيف، تم عقد أول الجولات من المفاوضات مع الجزائر أين تم طرح تصور واضح حول مدى تطابق التجارة الخارجية للجزائر مع الإجراءات المتضمنة في الاتفاقيات التجارية لـ OMC.

وقد تميزت هاته الجولة بالمناقشة والإجابة عن 500 سؤال طرحته البلدان العضوة حول مختلف أشكال ا لاقتصاد الوطني في مجال السياسة التجارية، السياسات المطبقة في ميادين الطاقة والمنتجات الاقتصادية والفلاحية وكذا قطاع الخدمات المالية.[1]

وقد أوقفت المفاوضات خلال 1999، رغم أنه خلال الدورة الوزارية الثالثة لمنظمة التجارة العالمية بمدينة سياتل الأمريكية بمشاركة 135 دولة، مثل الجزائر وفد رسميّ كُلف بمتابعة ملف انضمام الجزائر إلى OMC، وتم تسطير أعمال الاجتماعات القادمة لمجموعة العمل المكلفة بمباشرة المفاوضات الثنائية والتي تضمنت جولتين، الأولى خصت الإجراءات الجبائية للتجارة الخارجية والرسوم الجمركية وتحديد شروط حماية المنتوج الوطني، أما الثانية فتضمنت ميادين الخدمات بما فيها قطاع البنوك، الاتصال التامين... الخ.

وفي 9 أفريل 2001، التقى وزير التجارة، آنذاك، مع رئيس المنظمة العالمية للتجارة في محاولة لإنعاش المفاوضات، إلا أن هذه الأخيرة فشلت خاصة بعد انتقاد خبراء OMC للملف الجزائري وتسجيل 37 قاعدة تجارية لم تتقيد بها الجزائر. إلا أن الجزائر التزمت بعد ذلك بإحداث تغيرات جذرية في المنظومة الجبائية والجمركية وهو ما تم الشروع فيه في قانون المالية التكميلي لسنة 2001.

ولقد استأنفت الجزائر المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة في 9 سبتمبر 2001.

وفي جويلية من نفس السنة، تم تحضير ملف بالتنسيق مع اللجنة المكلفة بمتابعة 28 دولة تتفاوض للانضمام إلى OMC.

ولازالت تصريحات المسؤولين الجزائريين تتوالى وتعبر عن رغبتهم في قبول الجزائر كعضوة في منظمة التجارية العالمية.

ثانيا: انعكاسات انضمام الجزائر إلى OMC.

من أجل تقدير آثار وانعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة إلى المنظمة العالمية للتجارة لابد من إبراز خصائص الاقتصاد الجزائري والتي تحدد بشكل أولي حجم المكاسب المتوقعة والانعكاسات السلبية المتوقعة.

1-خصائص الاقتصاد الجزائري : ميما لا شك فيه أن الاقتصاد الجزائري يعتبر من أهم الاقتصاديات الإفريقية بحكم:[2]

- طبيعة الموارد والثروات المادية التي يتميز بها (مواد طاقوية ومنجمية ومواد أولية هامة).
- حجم الطاقات الإنسانية والكفاءات البشرية التي يتمتع بها.
- قطاعات صناعية لا يستهان بها رغم ضرورة التطوير.
- توفر بنية شاملة وهامة: البنية المينائية والمطارية.
- توفر مساحات زراعية هامة.

ومع هذا فإن توالي الاختيارات الاقتصادية المتناقضة أحيانا والآثار السلبية لها أفرزت أوضاعا اقتصادية جعلت الاقتصاد الجزائري يتميز بخصائص سلبية تساهم في إضعاف كفاءته الاندماجية في الاقتصاد العالمي بحيث تحول الاقتصاد الجزائري إلى:

- اقتصاد مديونية : تركز معظم السياسات الاقتصادية فيه على تسيير وإدارة أزمة المديونية والتي لا تزال تشكل قيدا ومشروطية تؤثر على طبيعة القرارات الاقتصادية المتخذة . فرغم انخفاض معدلات الدين و التي تعود إلى ارتفاع حوصلة الصادرات نتيجة لارتفاع أسعار البترول، فإن حجم الديون لم ينخفض إلى مستوى المقدرة التسديدية وخاصة بعد مرحلة تحرير التجارة، وقد قدر حجم الديون العمومية حوالي 2500 مليار دينار في نهاية 2000 وأضحت مؤثرة على طبيعة التوازنات ومسار السياسات الاقتصادية.

- اقتصاد ريعي: يقوم على استراتيجية استنزافية للثروة البترولية والغازية وهذا على حساب استراتيجية التصنيع . الأمر الذي يجعل الاقتصاد الجزائري رهنية الإيرادات الريعية المتحققة في الأسواق الدولية .، فالمحروقات تساهم بنسبة 35% من الناتج الداخلي و 64% من الإيرادات العامة للدولة و98,5% من إجمالي الصادرات.

-اقتصاد تطورت فيه آليات الفساد : وأضحت تؤثر على حركية النشاط الاقتصادي ومجالاته وتحد من كفاءة السياسة الاقتصادية وتعطيل المنظومة القانونية والتشريعية الاقتصادية، فازدادت شبكات السوق الموازي وتنامت أحجام الثروات التي تتحرك في قنواته . هذا الوضع أضعف قدرة الدولة المؤسسية وزعزع عنصر الثقة فيها.

2- الآثار المتوقعة من انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في مجال تجارة السلع [3]

أ- الآثار المتوقعة على الصادرات السلعية : إن الجزائـــر في المـــدى القصـــير والمتوسط وخلال العشرية الأولى لهذا القرن لا يمكـــن في ظـــل السياســـات الاقتصادية الحالية أن تحدث تغييرا في التركيب الهيكلي والقيمـــي للصـــادرات تطور بموجبه سلع بديلة جديدة تكسب من خلالها أسواقا خارجيـــة وبالتـــالي الموارد الطاقوية الأولية هي التي تشكل النسبة الكبرى من حصيلـة الصـــادرات الجزائرية، ففي سنة 2001 وصلت حصة المحروقات إلى نسبة تزيد على 98% من إجمالي صادرات السلع، بينما شكلت باقي الصادرات الأخرى أقل من 2% من إجمالي الصادرات، ومن المعلوم بأن سعي الدول للانضمام إلى OMC يرتبط في كثير من الأحيان بالحوافز المتعلقة بحرية الدخول إلى الأسواق وضمان منافذ في السوق الدولية وبخاصة سوق البلدان المتقدمة . ولما كانت ســـوق المنتجـــات البترولية والغازية غير مشمولة بالمعالجة المباشرة ضمن اتفاقيات منظمـــة OMC فهذا يعني أن 99% من صادرات السلع الجزائرية لا تستفيد من أية مزايا يتيحها الانضمام إلى OMC.

ب- الآثار المتوقعة على الواردات السلعية : ويتمثل في أثرين ســـلبيين علـــى الأقل في المدى القصير وفي ظل استمرار السياسات الاقتصادية الحالية وهما:

- الآثار الناجمة عن ارتفاع بعض أسعار الواردات.
- الآثار الناجمة عن تفق الواردات على الاقتصاد الوطني.

ج- الآثار الناجمة عن ارتفاع أسعار الواردات : تشكل السلع الغذائية نســـبة هامة من واردات الجزائر تصل إلى ثلث أي حوالي 3 مليار دولار، وإن تحريـــر التجارة بموجب الاتفاقيات الجديدة يتطلب رفع دعم الدول المتقدمـــة علـــى صادراتها من المنتوجات الزراعية الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار تلك السلع وستتحمل معظم البلدان المستوردة لهذه المنتوجات خسائر سنوية قدرت بنسبة للبلدان العربية بحوالي 5 مليار دولار لا يقل نصيب الجزائر منها عـــن 300 إلى 400 دولار[4]

وهذا يعني بأن فاتورة الواردات الغذائية للجزائر سوق ترتفع بشكل محسوس مع زيادة معدلات ا لفقر. ومن الآثار الإيجابية لهذا التحرير للسلع الغذائية أن يدفع إلى إعادة الاعتبار للقطاع الزراعي وتنمية الميزة التنافسية للقطاع الزراعي نتيجة لزيادة الحافز الاستثماري الزراعي وارتفاع معدلات الأرباح. كل هذا إذا تدخلت الدولة بسياسة تأهيلية وتدعيمية للقطاع الزراعي.

وبالمثل كذلك تزداد أسعار السلع الصناعية في الارتفاع خاصة في ظل التركز والاندماج وهيمنة الشركات متعددة الجنسيات على الصناعات الهامة الأمر الذي يجعل تحكمها في أسعارها تحكما احتكاريا ولهذا تأثير سلبي على كفاءة الأسواق وحرية المنافسة.

- آثار تفق الواردات على الاقتصاد الوطني : لقد ألغت الجزائر جميع القيود الكمية على الواردات وخفضت بشكل ملحوظ الرسوم الجمركية وخاصة خلال فترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، وتسعى حاليا إلى إلى إلغاء معظم القيود الجمركية لقانون المالية 2002، الأمر الذي زاد من الواردات السلعية، إذ ارتفع عدد الشركات المستوردة إلى أكثر من 45 ألف شركة.[5]

ومع قرب استكمال الترتيبات للانضمام إلى OMC، سوف تلتزم الجزائر بالمعدلات المحددة بالنسبة للبلدان النامية سواء تلك المتعلقة بالسلع الصناعية أو السلع الزراعية ... وهذا يعني تزايد تدفق الواردات السلعية المتنوعة في ظل أوضاع اقتصادية داخلية لا تساعد على تطور الأنشطة الإنتاجية الأساسية، الأمر الذي يؤدي إلى قيام منافسة غير متوازية يترتب عنها تأثير سلبي على مختلف المؤسسات الإنتاجية اضطرت بعضها إلى الإغلاق.

ج- الآثارالمتوقعة على ميزانية الدولة : إن انضمام الجزائر إلى المنظمة التجارية العالمية OMC وما يترتب عليه من التزامات سيؤدي إلى انخفاض الإيرادات العامة للدولة وذلك نتيجة إلى:

- الخسائر الناتجة عن تخفيض الرسوم الجمركية والتي تقدر بـــ 1 مليار دولار وتصل إلى 1,5 مليار دولار.

- الخسائر الناجمة عن إلغاء القيود الكمية على الواردات وانعكاســـاته المتعلقة بزيادة تدفق الواردات وخلق جو من المنافسة القوية الـــتي لا تســـتطيع معظم المؤسسات الإنتاجية الصمود أمامها.

- الخسائر الناجمة عن ارتفاع أسعار السلع الغذائية

- التكاليف الناتجة عن زيادة الدعم والتحويلات الاجتماعية المتعلقـــة بالبطالة وزيادة معدلات الفقر.

3- الآثار المتوقعة للانضمام في مجال تجارة الخدمات :[6] إن قطاع الخـــدمات يشكل عدة مجالات منها:

- الخدمات المالية (التأمين، البنوك، البورصة، ...)
- خدمات الأعمال (القانونية، المحاسبة، الصحة، ...)
- الخدمات الإنشائية والهندسية
- خدمات التوزيع
- الخدمات التعليمية
- خدمات النقل (البحري، الجوي، البري)
- الخدمات الرياضية والثقافية والترفيهية
- خدمات الاتصال (الهاتف، الفاكس، البريد الإلكتروني، ...)

إن انضمام الجزائر إلى OMC يعني قيامها بتنفيذ الالتزامـــات المتعلقـــة بتحرير قطاع الخدمات، وفي ظل استمرار السياسات والأوضاع الحالية، فـــإن مؤسسات الخدمات الجزائرية سوف تكون في وضعية غير تنافسية وبالتـــالي لا تستطيع الجمود والبقاء في السوق لمحدودية إمكانياتها وضعف مستويات أدائها.

مثال ذلك: إن البنوك وشركات التأمين الجزائرية لا تستطيع منافســـة البنوك الكبرى وشركات التأمين العالمية والتي تتميز بقدرتها وجـــودة وتنـــوع خدماتها، ونفس الشيء ينطبق على باقي الخدمات . الأمر الذي يشكل تحديات

على الاقتصاد الوطني الذي يبقى رهين الخدمات المحدودة المتدنية، أو ينـــدمج بشكل سلبي ومتسرع ويصبح تحت تصرف البنوك وشر كات الخدمات الدولية وبالتالي في خدمة المصالح الدولية.[7]

خاتمة:

في ظل التحرير السريع والتقدم في تكنولوجيا المعلومات، أصبح من غير الممكن أن تعيش دولة في معزل عن باقي الدول.

لذلك فإن في كثير من البلدان النامية أصبحت عملية تحقيـــق التنميـــة والمحافظة على الاستقرار الداخلي مهمة صعبة ودقيقة.

ومن بين هاته الدول، الجزائر التي تواجه اليوم رهانات صعبة تتعلـــق بمحاولة اندماجها في الاقتصاد العالمي في إطار العولمة.

ومن بين أهم مظاهر هذا الاندماج هو الانضمام إلى المنظمة العالميـــة للتجارة OMC والذي أضحى أمرا حتميا نتيجة:

- تحكم دول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة في نحـــو 85% مـــن حجم التجارة العالمية
- كون الجزائر مستورد صافي للتكنولوجيا والغذاء والدواء

تخوض الجزائر في الوقت الحالي مفاوضات صعبة مع المنظمة العالميـــة للتجـــارة برئاسة وزير التجارة والذي يأمل في إنهاء هاته المفاوضـ ـات قبل جـــوان 2004 لتصبح الجزائر عضوة في المنظمة.[8]

غير أن الجزائر ستواجه تحديات كبيرة إثر هـــذا الانضـــمام نتيجـــة خضوعها لشروط الانضمام أهمها تحرير التجارة الخارجية والالتزام بالتشريعات والقوانين الخاصة في مجال الاستثمار الأجنبي، وما يترتب عن ذلك مـــن آثـــار سلبية على الاقتصاد الوطني ذلك على مستوى:

***تجارة السلع والخدمات**تتمثل في زيادة الـــواردات مـــن الســـلع والخدمات وارتفاع أسعارها، الأمر الذي سيؤثر على مستوى أسعار الســـلع

المحلية ويخلق جوا من المنافسة القوية وغير المتوازنة والتي تؤدي إلى اضمحلال بعض المنتوجات والخدمات المحلية وإفلاس العديد من المؤسسات الوطنية.

***انخفاض إيرادات الدولة** نتيجة الخسائر المحتملة جراء تحرير التجارة الخارجية.

* هذا كله مع عدم مقدرة الاقتصاد الجزائري على تنويع صادراته على الأقل في المدى القصير والمتوسط، واعتماده بصفة أساسية على قطاع المحروقات.

* وهذا الوضع سيعمق المشاكل الاجتماعية إذ ستتفاقم مشكلة البطالة والفقر، غير أن مشروع انضمام الجزائر إلى OMC كما أنه ليس خال من العيوب والمساوئ، فإنه ليس خال من الفوائد والمزايا؛ إذ أن انضمام الجزائر إلى OMC، إضافة إلى أنه أمر حتمي، فإنه:

-يمكن الجزائر م ن الدفاع عن مصالحها والاستفادة من مجموع الإجراءات الممنوحة للدول النامية.

- سيعزز قدرة الجزائر على مواصلة إصلاحاتها الاقتصادية في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق.

- جلب الاستثمار الأجنبي بالسماح للمستثمرين الدخول في أنظمة التفضيل التجاري.

- يدفع الجزائر إلى إعادة الاعتبار للقطاع الفلاحي وتنمية الميزة التنافسية للاقتصادية الزراعي نتيجة لزيادة الحافز الاستثماري وارتفاع معدلات أرباح المؤسسة الزراعية (في ظل ارتفاع أسعار المنتوجات الزراعية المستوردة).

- يجعل الجزائر تستفيد من المعاملة المتميزة والأكثر تفضيلا للاقتصاديات النامية.

- يجعل المنافسة الأجنبية القوية تخلق ضغوطا قوية لرفع المعايير المحلية بسرعة في المجالات الأساسية للإدارة والتكنولوجيا.

وعليه، ولنجاح مساعي الجزائر في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وتعظيم مكاسب هذا الانضمام، يتعين عليها:

- العمل على رفع الكفاءة الإنتاجية والتنويع في مختلف القطاعات وتقليص تكاليف الإنتاج والتسويق لمواجهة المنافسة الداخلية والخارجية والحصول على مكان في الأسواق العالمية.
- رفع مستوى الاكتفاء الذاتي لتفادي استيراد السلع بأسعار مرتفعة.
- انتهاج استراتيجية واضحة المعالم لإعادة تأهيل الاقتصاد الوطني على المستوى المحلي والخارجي.
- إقامة تكتلات اقتصادية بدءا ببلدان المغرب العربي ووصولا إلى بلدان العالم الإسلامي.

في الأخير، يمكن القول بأن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC يعطي للجزائر فرصة جديدة للاندماج في الاقتصاد العالمي، هذا إذا استغلت مجموع المزايا والإجراءات التفضيلية الممنوحة للدول النامية، إذ الخسائر المتوقعة للانضمام إلى المنظمة في المدى القصير والمتوسط ستعوضها المكاسب المتوقعة في المدى الطويل.

الهوامش

1- عبد الناصر نزال العبادي، "منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية"، 2000 ص40.
2- كامل عبد المقصود بكري، "الاقتصاد الدولي" ص100.
3- د. محمد عبد العزيز عجمي، "الاقتصاد الدولي" ص60.
4- د. سلامة مصطفى، "قواعد GATT الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة"، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، الطبعة 1، 2000ص79.
5- ياسر زغيب، "اتفاقيات الغات"، دار الندى، لبنان، 1999ص 15.
6- مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، عدد 2002/1، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
7- مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2002.
8- موقع الإنترنت: www.thamarai.ws.